

Distr.: General
11 March 2020
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند 163 من جدول الأعمال

تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة ومعلومات أساسية

- 1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 (A/74/679). واجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في التقرير مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها برود خطية وردت في 10 آذار/مارس 2020.
- 2 - وقد أنشأ مجلس الأمن بموجب قراره 1769 (2007) ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأذن المجلس بأحدث تمديد لولاية العملية في قراره 2495 (2019)، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية العملية المختلطة حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وطلب أيضا مجلس الأمن، في القرار 2495 (2019)، تقريراً خاصاً من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة مع توصيات بشأن خفض التدرجي للعملية المختلطة وخيارات بشأن وجود للمتابعة. واستناداً إلى ذلك التقرير الخاص، سيبث المجلس في خفض التدرجي للعملية المختلطة وفي خيارات ما بعد العملية بحلول 31 آذار/مارس 2020.
- 3 - ويشير الأمين العام إلى أن العملية مكلفة بالمساعدة على التوصل إلى حل سياسي دائم واستدامة الأمن في دارفور. وخلال فترة الميزانية، ستواصل العملية المختلطة التركيز على ما يلي: (أ) دعم عملية السلام؛ و (ب) حماية المدنيين؛ و (ج) دعم الوساطة في النزاعات القبلية؛ و (د) الدعم المستمد من ولاية العملية (انظر A/74/679، الفقرة 5).



الأعمال التحضيرية للخفض التدريجي

4 - قرر مجلس الأمن، في قراره 2495 (2019) أن تحتفظ العملية المختلطة، حتى 31 آذار/مارس 2020، بالحدود القصوى الحالية للقوات والشرطة، وقرر كذلك أن تحتفظ العملية المختلطة خلال تلك الفترة بجميع مواقع الأفرقة، باستثناء مقر القطاع في جنوب دارفور، في الوقت الذي يجري فيه التحضير لإغلاق مواقع إضافية للأفرقة في الوقت المناسب وعلى نحو مسؤول.

5 - ويشير الأمين العام إلى أن العملية المختلطة ما زالت تخطط لإغلاقها المادي (بعد إغلاق 28 موقعا من مواقعها في الفترتين 2018/2017 و 2019/2018). ورهنا بقرار مجلس الأمن، ستخصص الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020 لإغلاق 14 موقعا (12 موقعا للأفرقة، وقاعدة عمليات مؤقتة واحدة، ومقر العملية)، وأنشطة ما قبل التصفية. وبحلول نهاية مرحلة التخفيض التدريجي، سيكون الوجود الجغرافي للعملية مما يلي: (أ) قاعدة الفاشر للجسديات، حيث سيعتبر مركز فريق التصفية؛ و (ب) عمليات بورتسودان ومكتب الاتصال في الخرطوم، اللذين سيكون من المطلوب منهما دعم عمليات التصدير والاتصال بسلطات حكومة السودان الانتقالية (انظر A/74/679، الفقرتان 37 و 41).

6 - وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن إدارة الدعم العمليتي أصدرت في أوائل عام 2019، استنادا إلى عمليات إغلاق البعثات التي أجريت مؤخرا، "دليل القيادة العليا لإغلاق الكيانات الميدانية"، الذي يتضمن تفاصيل الإجراءات والمسائل الرئيسية التي يتعين شمولها في مرحلة ما قبل تصفية البعثة ومرحلة تصفيتها. وأبلغت اللجنة أيضا، بعد الاستفسار، بأنه سيجري إعداد خطة تفصيلية للخفض التدريجي والتصفية في أوائل نيسان/أبريل 2020، عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن.

المرحلة الانتقالية

7 - يشير الأمين العام إلى أن الأنشطة الانتقالية تشمل الدراسة البالغة الأهمية لما أحرز من تقدم مع فريق الأمم المتحدة القطري في مفهوم المرحلة الانتقالية الشامل للمنظومة (انظر A/74/679، الفقرة 34). وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذا المفهوم يركز عمل الأمم المتحدة في دارفور على توفير حلول مستدامة في المجالات الموضوعية الأربعة المتعلقة بسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والقدرة على الصمود وسبل العيش/حلول دائمة وتقديم الخدمات على الفور، التي تعتبر حاسمة لمنع الانتكاس، وتمكين الجهات المعنية من التحضير لخروج العملية.

8 - وتتخذ إجراءات الأمم المتحدة في المجالات المواضيعية الأربعة من خلال إطار مهام الاتصال في الولايات الذي وضعه مجلس الأمن بموجب قراره 2429 (2018) في أربع ولايات من ولايات دارفور انسحبت منها البعثة، ويجري توسيع نطاقه ليشمل منطقة جبل مرة الكبرى. وتنفذ مهام الاتصال في الولايات تحت القيادة البرنامجية لفريق الأمم المتحدة القطري بتعاون وثيق مع الجهات الفاعلة الوطنية التي تستخدم الموارد المالية والبشرية للعملية المختلطة (المرجع نفسه، الفقرات 49 و 99 و 100). وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن مهام الاتصال في الولايات هو مفهوم سُلّم من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة السودان. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن 90 فردا من أفراد العملية المختلطة في المجموع (46 موظفا مدنيا، و 40 فردا من أفراد الشرطة، وأربعة من الأفراد المقدمين من الحكومات) يخصصون لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المتخصصة من أجل تنفيذ مهام الاتصال في الولايات. وسيخضع هؤلاء الموظفون لآلية إبلاغ مزدوج، إذ لن تكون لهم أي علاقة

تعاقدية مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ولكنهم سيتبعون لمديرين من هذه الكيانات وسيعملون تحت توجيههم وإشرافهم.

9 - ويشير تقرير الأمين العام إلى أن العملية وفريق الأمم المتحدة القطري كؤنا خلية مشتركة للمرحلة الانتقالية، يرأسها نائب الممثل الخاص المشترك والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، من أجل قيادة المرحلة الانتقالية والإشراف عليها من خلال خطة عمل مشتركة للمرحلة الانتقالية أقرت في آذار/مارس 2019 (انظر A/74/679، الفقرة 50). وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه الخطة تبين بتفصيل عملية تسليم مهام الاتصال في الولايات ومسارات الموارد المتصلة بها. وأبلغت اللجنة أيضا بأن أعمال الخلية المشتركة للمرحلة الانتقالية يدعمها ويقوم بها 15 فردا من أفراد العملية المختلطة، منهم 12 موظفا مدنيا و 3 أفراد من شرطة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أُلحق موظف واحد من موظفي العملية المختلطة بمكتب المنسق المقيم الذي يوفر مستشارا في الشؤون الانتقالية (ف-5) يعمل في الخرطوم.

ثانيا - معلومات عن الأداء في الفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 31 آذار/مارس 2020

10 - عملا بقراري الجمعية العامة 278/73 بآء و 261/74، تتضمن الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة 2020/2019 الإنذ بالدخول في التزامات تصل إلى 257 970 900 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 وإلى 130 227 800 دولار للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 آذار/مارس 2020. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن مقترح الأمين العام مبلغا قدره 129 306 900 دولار للفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 30 حزيران/يونيه 2020، بما يفضي إلى احتياجات مجموعها 517 505 600 دولار للفترة 2020/2019.

11 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، ما إجماليه 257 970 800 دولار، وأن مجموع النفقات المقدرة سيبليغ في نهاية الفترة المالية الحالية 517 505 600 دولار، مقابل الميزانية المقترحة البالغة 517 505 600، دون ترك أي رصيد حر.

12 - وزودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن مستوى شغل وظائف الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في البعثة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، على النحو التالي:

الفئة	الوظائف المقررة ⁽¹⁾	الوظائف المشغولة	معدل الشغور (النسبة المئوية)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	55	33	40,0
أفراد الوحدات العسكرية	3 995	4 299	(7,6)
شرطة الأمم المتحدة	760	517	32,0
وحدات الشرطة المشكلة	1 740	1 633	6,1
الموظفون المدنيون			
الوظائف			

الفئة	الوظائف المقررة ⁽¹⁾	الوظائف المشغولة	معدل الشغور (النسبة المئوية)
الموظفون الدوليون	531	484	8,9
الموظفون الفنيون الوطنيون	124	124	—
الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة	754	741	1,7
المساعدة العامة المؤقتة			
الموظفون الدوليون	16	16	—
الموظفون الفنيون الوطنيون	1	1	—
الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة	80	80	—
متطوعو الأمم المتحدة			
الموظفون الدوليون	68	63	7,4
الموظفون الوطنيون	—	—	—
الأفراد المقدمون من الحكومات	6	6	—

(أ) تمثل العدد المقرر نشره في كانون الأول/ديسمبر 2019 في الميزانية المعتمدة.

13 - وفيما يتعلق بنشر الأفراد العسكريين، الذين يتألفون من المراقبين العسكريين وأفراد الوحدات العسكرية، تبين المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية أنه جرى في المتوسط نشر 4 365 فردا في الفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، ومن المتوقع نشر 4 336 فردا، في المتوسط، في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2020. وهذه الأعداد الفعلية والمتوقعة من الأفراد العسكريين المنتشرين أعلى من قوام الأفراد البالغ 4 050 الذي أذن به مجلس الأمن في قراره 2429 (2018). وأبلغت اللجنة، بعد الاستفسار، بأن حادث نهب، أعقب تسليم موقع معسكر الجنيينة الضخم إلى حكومة السودان في أيار/مايو 2019، عجل بضرورة تعزيز الترتيبات الأمنية في الفاشر. وتمشيا مع الفقرة 2 من قرار مجلس الأمن 2479 (2019)، التي قرر فيها أن يمدد، على نحو مؤقت واستثنائي، فترة خفض التدريجي للأفراد العسكريين للعملية المختلطة من أجل المحافظة على قدرات الحماية الذاتية للبعثة، نقلت العملية 325 فردا إضافيا من أفراد الوحدات العسكرية إلى قاعدة الفاشر للوجستيات من أجل حماية أفرادها وأصولها. وحصلت العملية المختلطة على ترخيص من مكتب الشؤون العسكرية لنشر 325 فردا من أفراد الوحدات العسكرية مما أدى إلى تأجيل إعادة كتيبة واحدة إلى الوطن كان من المقرر إجراؤها في 30 حزيران/يونيه 2019. وأبلغت اللجنة كذلك بأن من المقرر إعادة أفراد هذه الوحدات العسكرية إلى أوطانهم في 23 آذار/مارس 2020. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير معلومات وإيضاحات مستكملة عن الاحتفاظ بأفراد الوحدات العسكرية الزائدين عن القوام المأذون به.

14 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، حتى 4 شباط/فبراير 2020، قُسم على الدول الأعضاء كأصبغة مقرر فيما يتعلق بالبعثة منذ إنشائها مبلغ مجموعه 16 264 692 000 دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى ذلك التاريخ 15 982 448 000 دولار، وبذلك يبقى رصيد غير مسدد قدره 75 469 000 دولار. وحتى 5 شباط/فبراير 2020، بلغ الرصيد النقدي المتاح للبعثة 90 794 000 دولار (باستثناء دولار، وهو مبلغ لا يكفي لتغطية الاحتياطي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر وقدره 90 794 000 دولار (باستثناء

المبالغ المردودة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة حثت مرارا وتكرارا جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل وبدون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

15 - وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، سُدد حتى 5 آذار/مارس 2020 مبلغ 8 445 000 دولار لتسوية 217 مطالبة منذ إنشاء البعثة، وكانت هناك 11 مطالبة تنتظر البت فيها. وتأمل اللجنة أن تسوى جميع تلك المطالبات على وجه السرعة.

ثالثا - ميزانية الفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020

16 - تبلغ الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 ما قدره 517 505 600 دولار، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 198 017 100 دولار، أو 27,7 في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة 2019/2018. ويعكس ذلك الأثر المشترك للتخفيضات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (112 067 600 دولار أو 33,1 في المائة) وبند الموظفين المدنيين (41 932 700 دولار أو 20,6 في المائة) وبند التكاليف التشغيلية (44 016 800 دولار أو 25,4 في المائة). وترد في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (A/74/679) معلومات مفصلة عن الموارد المالية وتحليل للفروق.

1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

القوام المأذون به حتى 30 النشر الفعلي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 النشر المقرر في الفترة من 1 نيسان/أبريل حزيران/يونيه 2019 ^(أ)			
المراقبون العسكريون	35	33	49
الوحدات العسكرية	4 015	4 299	4 001
شرطة الأمم المتحدة	760	517	760
وحدات الشرطة المشكّلة	1 740	1 633	1 740
المجموع	6 550	6 482	6 550

(أ) يمثل أعلى مستوى مأذون به/مقترح للقوام.

17 - تبلغ الموارد المقدرة اللازمة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة 2020/2019 ما قدره 226 194 800 دولار، وهو ما يعكس انخفاضا قدره 112 067 600 دولار، أو 33,1 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة 2019/2018. وستغطي الاحتياجات من الموارد التكاليف المتعلقة بالمراقبين العسكريين (1 560 100 دولار)، والوحدات العسكرية (144 964 900 دولار)، وشرطة الأمم المتحدة (19 962 700 دولار)، ووحدات الشرطة المشكّلة (59 707 100 دولار). ويشير الأمين العام إلى أن انخفاض الاحتياجات يعزى أساسا إلى انخفاض متوسط النشر الشهري للأفراد النظاميين من 9 154 فردا في الفترة 2019/2018 إلى 6 620 فردا في الفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، و 6 550 فردا في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2020 (انظر A/74/679، الفقرات 102-105).

18 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة 13 أعلاه، بالموافقة على مقترح الأمين العام فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

2 - الموظفون المدنيون

النشر المعتمد للفترة من النشر المقترح للفترة من

النشر المعتمد^(أ) 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون 1 كانون الثاني/يناير إلى

للفترة 2019/2018 الأول/ديسمبر 2019 30 حزيران/يونيه 2020

الموظفون الدوليون	668	531	530
الموظفون الوطنيون	1 663	878	878
الوظائف المؤقتة	97	97	97
متطوعو الأمم المتحدة	116	68	68
الأفراد المقدمون من الحكومات	6	6	6
المجموع	2 550	1 580	1 579

(أ) يمثل متوسط النشر الشهري المدرج في الميزانية.

19 - تبلغ الموارد المقدرة اللازمة للأفراد المدنيين للفترة 2020/2019 ما قدره 161 913 400 دولار، وهو ما يعكس انخفاضاً قدره 41 932 700 دولار، أو 20,6 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة 2019/2018. وستغطي الاحتياجات من الموارد التكاليف المتصلة بالموظفين الدوليين (112 018 700 دولار)، والموظفين الوطنيين (38 871 200 دولار)، ومتطوعي الأمم المتحدة (3 708 100 دولار)، ووظائف المساعدة المؤقتة العامة (7 037 400 دولار)، والأفراد المقدمين من الحكومات (278 000 دولار).

20 - ويشير الأمين العام إلى أن انخفاض الاحتياجات من الموظفين المدنيين يعزى أساساً إلى انخفاض نشر الموظفين المدنيين من قوام معتمد قدره 2 550 فرداً في الفترة 2019/2018 إلى قوام معتمد قدره 1 580 فرداً في الفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 وإلى قوام مقترح قدره 1 579 موظفاً في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2020. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن التخفيضات تحت بنود الموظفين الدوليين (17 325 400 دولار)، والموظفين الوطنيين (24 517 400 دولار)، ومتطوعي الأمم المتحدة (1 565 700 دولار) ستقابلها جزئياً زيادة قدرها 1 476 500 دولار تحت بند المساعدة المؤقتة العامة تعزى إلى أنشطة الدعم المقدمة من أجل التوسعة 2 لنظام أوموجا ومبادرات شاملة أخرى، فضلاً عن افتراض الشغل الكامل للوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، مقارنة بمعدل الشواغر البالغ 10 في المائة المطبق في الفترة 2019/2018 (انظر A/74/679، الفقرات 106-109).

21 - وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترح الأمين العام فيما يتعلق بالموظفين المدنيين.

3 - التكاليف التشغيلية

(بداورات الولايات المتحدة)

الفرق	الموارد المقترحة للفترة 2020/2019	مخصصات الفترة 2019/2018	التكاليف التشغيلية
(44 016 800)	129 397 400	173 414 200	

22 - تبلغ الموارد المقدرة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة 2020/2019 ما قدره 129 397 400 دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 44 016 800 دولار، أو 25,4 في المائة، مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة 2019/2018.

الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية

23 - تمثل الموارد المقدرة تحت بند الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية للفترة 2020/2019 البالغة 196 100 دولار زيادةً بمبلغ 182 100 دولار أو بنسبة 1 300,7 في المائة مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة 2019/2018. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة في الاحتياجات تعزى أساساً إلى الاستعانة بخبراء استشاريين إضافيين وخدمات استشارية إضافية في تحليل التقدم المحرز، والدروس المستفادة، وتحليل أفضل الممارسات في الجوانب المختلفة لولاية العملية المختلطة (انظر A/74/679، الفقرة 110).

24 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهد الذي بذلته العملية المختلطة لتوثيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وتشجع العملية على أن تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من العمليات الميدانية الأخرى فيما يتعلق بتقليص حجم البعثة وإغلاقها. وتأمل اللجنة أن تدرج المعلومات المفصلة عن الدروس المستفادة من تنفيذ ولاية العملية المختلطة والتخفيض التدريجي للعملية في التقرير المقبل للأمين العام عن العملية.

25 - وترى اللجنة الاستشارية أن تحديد الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستمدة من إغلاق العمليات الميدانية والاستفادة منها يشكلان نشاطاً أساسياً من أنشطة الأمم المتحدة. وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة أكدت من جديد على أن الاستعانة بالخبراء الاستشاريين في هذه الأنشطة ينبغي أن تظل في أدنى مستوى على الإطلاق وألا يُستعان بخدماتهم إلا عند الحاجة، وأكدت على ضرورة استخدام القدرات الداخلية للمنظمة لأداء الأنشطة الأساسية أو للقيام بالمهام المتكررة على المدى الطويل (قرار الجمعية العامة 247/70، الفقرة 45، و 263/71، الفقرة 34).

السفر في مهام رسمية

26 - تبلغ الموارد المقدرة للسفر في مهام رسمية ما قدره 2 180 000 دولار للسفر غير المتعلق بالتدريب، وهو ما يمثل زيادةً بمبلغ 290 000 دولار، أو بنسبة 15,3 في المائة، مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة 2019/2018. وتشير المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن هذه الاحتياجات تتألف من نفقات متكبدة قدرها 854 900 دولار للنصف الأول من فترة الميزانية ونفقات متوقعة قدرها 1 325 100 دولار للنصف الثاني من فترة الميزانية. وبالنظر إلى انخفاض العدد الكلي لموظفي العملية

في الفترة 2020/2019 مقارنةً بالفترة السابقة والتباين بين النفقات المتكبدة والنفقات المتوقعة خلال الفترة 2020/2019، فإن اللجنة غير مقتنعة بأن الزيادة في الاحتياجات تحت بند السفر غير المتعلق بالتدريب مبررة بالكامل.

المرافق والبنى التحتية

27 - تمثل الموارد المقدّرة تحت بند المرافق والبنى التحتية للفترة 2020/2019 البالغة 18 232 300 دولار نقصاناً قدره 25 221 100 دولار أو بنسبة 58 في المائة مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة 2019/2018.

28 - وُودت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بمعلومات تبين وجود فروق كبيرة بين النفقات المعتمدة والفعليّة والمتوقعة لمختلف أجزاء فترة الميزانية 2020/2019. وفي الفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، بلغت النفقات الفعلية 8 107 600 دولار، وهو ما يمثل نقصاً في الإنفاق قدره 3 905 800 دولار مقارنةً بالمبلغ المعتمد البالغ 12 013 400 دولار. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2020، تشمل النفقات المتوقعة البالغة 10 124 700 دولار مبلغاً معتمداً قدره 3 722 70 دولاراً للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 آذار/مارس 2020، واحتياجاً مقترحاً قدره 6 402 000 دولار للفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 30 حزيران/يونيه 2020.

29 - والفروق بين النفقات الفعلية المتكبدة خلال الأشهر الستة الأولى والنفقات المتوقعة خلال الأشهر الستة الأخيرة من فترة الميزانية، لها أهمية خاصة في إطار البنود التالية: (أ) خدمات الصيانة (النفقات المتكبدة 13 900 دولار، والمتوقعة 775 500 دولار)؛ (ب) التشييد والتعديل والتجديد وأعمال الصيانة الرئيسية (النفقات المتكبدة 15 600 دولار، والمتوقعة 743 800 دولار).

30 - ونظراً للفروق بين النفقات المعتمدة والمتكبدة والمتوقعة خلال فترة الميزانية، فإن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن الموارد المقترحة تحت بند المرافق والبنى التحتية مبررة بالكامل.

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

31 - تمثل الموارد المقدّرة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات البالغة 16 433 500 دولار انخفاضاً قدره 1 448 500 دولار أو 8,1 في المائة مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة 2019/2018. ويشير الأمين العام إلى أن انخفاض الاحتياجات يعزى أساساً إلى انخفاض مستوى عمليات اقتناء الأصول ووقف العمل ببعض أجزاء البنى التحتية. ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً تخصيصاً اعتمداً لتغطية تكاليف الخدمات المتصلة باستخدام نفايات البعثة من المعدات الإلكترونية وكذلك حصة العملية المتصلة بأنشطة دعم التوسعة 2 لنظام أوموجا وغيرها من المبادرات الشاملة.

32 - وعلى الرغم من الانخفاض العام مقارنةً بالفترة السابقة، فإن المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية تبين زيادات في إطار البندين التاليين: (أ) صيانة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: تمثل الموارد البالغة 10 431 800 دولار زيادة قدرها 481 200 دولار مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة 2019/2018؛ (ب) البرمجيات والتراخيص والرسوم: تمثل الموارد البالغة 1 159 500 دولار زيادة قدرها 997 300 دولار مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة 2019/2018.

33 - ومع أن اللجنة الاستشارية تقر بأهمية التخلص من النفايات الإلكترونية وبأهمية أنشطة دعم نظام أوموجا وغيرها من المبادرات الشاملة، فإنها غير مقتنعة بأن الزيادات المقترحة في الاحتياجات المتعلقة بصيانة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبالبرمجيات والتراخيص والرسوم مبررة بالكامل.

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

34 - تبلغ الموارد المقدرة للوازم والخدمات والمعدات الأخرى للفترة 2020/2019 ما قدره 50 677 500 دولار، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ 5 719 000 دولار أو بنسبة 12,7 في المائة مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة 2019/2018. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة في الاحتياجات تعزى إلى زيادة مستوى الأنشطة البرنامجية من 19 882 487 دولاراً في الفترة 2019/2018 إلى 33 134 488 دولاراً في الفترة 2020/2019 (انظر الفقرة 42 أدناه).

35 - وتشمل الاحتياجات مبلغاً قدره 7 200 000 دولار لتغطية تكاليف خدمات كشف الألغام وإزالتها، ومبلغاً قدره 33 134 500 دولار للشركاء المنفذين والمنح. وأبلغت اللجنة الاستشارية بعد الاستفسار بأن مبلغاً قدره 3 200 000 دولار لتغطية تكاليف خدمات كشف الألغام وإزالتها قد أُسجل في إطار بند الميزانية "الشركاء المنفذون والمنح"، وأن الإدارة تعمل على نقل النفقات المتعلقة بخدمات كشف الألغام وإزالتها إلى بند الميزانية الصحيح. وفي وقت لاحق، رُودت اللجنة بمعلومات مستكملة تبين حدوث زيادة، للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، قدرها 3 200 000 دولار في النفقات المتعلقة بخدمات كشف الألغام وإزالتها، وانخفاض بنفس المبلغ في النفقات المتعلقة بالشركاء المنفذين والمنح. وعلى العكس من ذلك، تبين الاحتياجات المقترحة للفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 30 حزيران/يونيه 2020 انخفاضاً قدره 3 200 000 دولار تحت بند خدمات كشف الألغام وإزالتها وزيادة بنفس المبلغ تحت بند الشركاء المنفذين والمنح. ولا يزال مجموع الاحتياجات لبند الميزانية هذين للفترة 2020/2019 دون تغيير. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم توضيح بشأن هذه المسألة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

36 - وتوصي اللجنة الاستشارية، آخذة في اعتبارها ملاحظاتها الواردة في الفقرات 26 إلى 33 أعلاه، بتخفيض في مبلغ 3 000 000 دولار إلى مستوى الاحتياجات من الموارد لتغطية التكاليف التشغيلية في الفترة 2020/2019.

4 - مسائل أخرى

الأنشطة البرنامجية

37 - تبلغ الموارد المقترحة للأنشطة البرنامجية للفترة 2020/2019 ما قدره 33 134 488 دولاراً، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ 13 252 000 دولار، أو بنسبة 66,6 في المائة، مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة 2019/2018. ورُودت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بتحليل مفصل للاحتياجات المتعلقة بالأنشطة البرنامجية للعملية المختلطة في الفترتين 2019/2018 و 2020/2019، على النحو المبين في الجدول أدناه.

احتياجات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والموارد المعتمدة تحت بند الأنشطة البرنامجية

(بدولارات الولايات المتحدة)

البيان	فترة الميزانية	
	الموارد المعتمدة للفترة 2019/2018	الاحتياجات المقترحة للفترة 2020/2019 الفرق
الأنشطة البرنامجية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور المتعلقة بمهام الاتصال في الولايات		
دعم مؤسسات سيادة القانون (الشرطة والقضاء والإصلاحات)	4 465 210	6 441 780
دعم الحلول الدائمة وسبل العيش	7 340 000	11 719 010
دعم التقديم الفوري للخدمات	–	5 255 701
دعم تعزيز حقوق الإنسان	2 194 790	3 234 872
تكاليف دعم العمليات	1 000 000	1 600 000
المجموع	15 000 000	28 251 363
الأنشطة البرنامجية الأساسية		
دعم عملية السلام	193 003	490 286
حماية المدنيين		
دعم توطيد السلام	237 000	150 000
مشاريع تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية	3 301 722	1 956 300
برنامج مراقبة الأسلحة الموجودة بحوزة المدنيين	150 000	200 000
حزمة إعادة الاستيعاب في المرحلة الانتقالية	187 000	200 000
دعم بناء الثقة	–	95 000
دعم حقوق الإنسان	143 700	1 018 750
دعم مؤسسات سيادة القانون (الشرطة والقضاء والإصلاحات)	670 062	772 788
المجموع	4 882 487	4 883 124
المجموع الكلي	19 882 487	33 134 487

38 - وتشمل الاحتياجات المقدّرة مبلغاً قدره 4 883 125 دولاراً لتغطية تكاليف أنشطة أساسية للعملية المختلطة (دعم مؤسسات سيادة القانون وعملية السلام وحماية المدنيين)، ومبلغاً قدره 28 251 363 دولاراً لمهام الاتصال في الولايات في ولايات دارفور الأربع ومنطقة جبل مرة الكبرى (انظر A/74/679، الفقرة 97). وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة المقترحة البالغة 13 252 000 دولار للأنشطة البرنامجية تعزى أساساً إلى استمرار الدعم المقدم من العملية للانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، وبوجه خاص، لتوسيع إطار مهام الاتصال في الولايات ليشمل منطقة جبل مرة الكبرى.

39 - وتؤكد اللجنة الاستشارية من جديد أنه من الضروري توفير مزيد من التوضيح فيما يتعلق بتحديد ورصد مختلف الأنشطة البرنامجية المنفذة في دارفور إلى جانب توخي المزيد من الواقعية في تقدير الاحتياجات من الموارد المتصلة بها. وتأمل اللجنة أن تقدم معلومات مستكملة إلى الجمعية العامة

عند نظرها في هذا التقرير وأن تدرج أحدث التفاصيل في التقرير المقبل للأمين العام عن العملية المختلطة (انظر A/74/592، الفقرة 21).

الموظفون الوطنيون

40 - يشير الأمين العام أيضاً إلى أنه لتعظيم الفرص المتاحة للموظفين الوطنيين للحصول على عمل في المستقبل، تضطلع العملية المختلطة بسلسلة من الأنشطة في إطار برنامجها الوطني لبناء القدرات، تشمل ما يلي: (أ) ثلاثة معارض لتنمية المشاريع المتناهية الصغر لتعريف الموظفين الوطنيين بسبل العيش البديلة بوصفها أحد الخيارات بالنسبة لآفاق التطوير الوظيفي في المستقبل، أقيم معرض واحد منها في الفاشر في كانون الأول/ديسمبر 2019 وسيقام آخران في الخرطوم وزالنجي في شباط/فبراير وآذار/مارس 2020 على التوالي؛ (ب) حلقتا عمل مدة كل منهما 5 أيام تهدفان إلى إدارة الديناميات العاطفية المرتبطة بتقليص حجم البعثة وإغلاقها؛ (ج) أنشطة أخرى تتألف، في جملة أمور، من التدريب في مجال المهارات القابلة للنقل مثل تمويل الأعمال التجارية وإدارتها، وإسداء المشورة بشأن إدارة المشاريع، والمعلومات المتعلقة بالتطوير الوظيفي، بما في ذلك إقامة شبكات التواصل (انظر A/74/679، الفقرة 43). وتكرر اللجنة الاستشارية تشديدها على الحاجة إلى أنشطة بناء القدرات لدعم الموظفين الوطنيين خلال عملية تقليص البعثة، وتطلب تقديم معلومات مفصلة عن ذلك في الميزانية المقترحة المقبلة (انظر أيضاً A/74/592، الفقرة 14 و A/73/755/Add.10، الفقرة 26).

المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

41 - يشير تقرير الأمين العام إلى أن تقديرات التكاليف للفترة 2020/2019 تأخذ في الاعتبار مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة تبلغ 396 200 دولار، مما يعكس تخفيض أسطول الطائرات ذات الأجنحة الدوارة بطائرة تجارية واحدة بحلول 31 آذار/مارس 2020، مما يخفض مجموع عددها إلى 11 طائرة (انظر A/74/679، الفقرة 86). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام لا يشير إلا إلى تخفيض طائرة واحدة في الأشهر الأخيرة من فترة الميزانية 2020/2019 باعتبار ذلك مكسباً ناتجاً عن زيادة الكفاءة، ولا يأخذ في الاعتبار التخفيض الأولي لطائرتين (طائرة واحدة ذات أجنحة دوارة وطائرة واحدة ثابتة الجناحين) مقارنةً بالفترة 2019/2018 (انظر A/74/679، الفقرتان 29 و 86). وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن هذه المسألة ولكنها لم تزود برد مُرضٍ. ولذلك، تأمل اللجنة الاستشارية أن تقدم معلومات شاملة عن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة إلى الجمعية العامة أثناء نظرها في تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة.

التخلص من النفايات

42 - فيما يتعلق بالتخلص من النفايات، يشير تقرير الأمين العام إلى أن العملية تقوم، في إطار استراتيجيتها البيئية، بتشغيل 18 محطة لإدارة المياه والنفايات، وستواصل الإشراف على إدارة موقعها لقلب النفايات في زمزم الذي أنشئ في الفترة 2020/2019، لضمان التخلص الآمن من النفايات الصلبة على نحو سليم (انظر A/74/679، الفقرة 31). وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن أنشطة التخلص من النفايات التي تضطلع بها العملية حالياً تمضي قدماً وفقاً لأفضل ممارسات الأمم المتحدة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن العملية المختلطة ستعجز قريباً تشييد ساحة مركزية لإدارة النفايات في قاعدة الفاشر للوجستيات

وتركيب محطتي ترميد ذواتي سعة كبيرة. كما أن العملية في المرحلة النهائية لتركيب كسارات للمصابيح الكهربائية في جميع المواقع وفي مرحلة متقدمة من عملية الشراء المتعلقة بإدارة النفايات الإلكترونية ومعدات الفصل بالبستي للنفايات. وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأنه بعد حوادث النهب التي وقعت في مخيمي الجنينة ونيالا، تقوم العملية المختلطة باستعراض استراتيجياتها الإدارية فيما يتعلق بالمواقع المغلقة ومواقع التسليم، بما في ذلك الأصول والبنى التحتية المتصلة بالبيئة مثل محطات الترميد. وتشدد اللجنة الاستشارية مرة أخرى على أهمية الامتثال لسياسة وإجراءات الأمم المتحدة البيئية والمتعلقة بإدارة النفايات على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في الفقرة 31 من قرارها 286/70. وإضافة إلى ذلك، ترى اللجنة أنه ينبغي للعملية المختلطة أن تطبق الدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام المنتهية فيما يتعلق بأنشطة السلامة البيئية، وتأمل أن تُقدّم معلومات مستكملة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير (انظر أيضاً A/74/592، الفقرة 22).

رابعاً - استنتاج

43 - يرد في الفرع الخامس من تقرير الأمين العام (A/74/679) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بتمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهناً بملاحظات توصياتها الواردة أعلاه، بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ 3 000 000 دولار، من ميزانية مقترحة قدرها 517 505 600 دولار، وبأن تقوم الجمعية العامة، بناء على ذلك، بما يلي:

(أ) اعتماد مبلغ 514 505 600 دولار للإنفاق على العملية المختلطة خلال فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020، يشمل مبلغ 388 198 700 دولار الذي سبق الإنان به للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 ومن 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 آذار/مارس 2020 بمقتضى أحكام قراري الجمعية العامة 278/73 و 261/74؛

(ب) تقسيم مبلغ إضافي قدره 126 306 900 دولار إلى أنصبة مقررة على الدول الأعضاء لفترة الأشهر الثلاثة الممتدة من 1 نيسان/أبريل إلى 30 حزيران/يونيه 2020، أخذاً في الاعتبار مبلغ 388 198 700 دولار الذي سبق تقسيمه إلى أنصبة مقررة على الدول الأعضاء للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 31 آذار/مارس 2020 بمقتضى أحكام قراري الجمعية العامة 278/73 و 261/74.